24

که از سر زلت بمقتضای حدوث بهره یابد و قدرت انتقام بر آن دست یابد زلات او را بعفو [illegible]

قواعد معاذیر مجرم را واگر [illegible] از روی صدق دور بود بحکم فاجعل العفو عنه شکر القدرة علیه

ممهد و راسخ دارد [illegible]

نخست بند آن زمان هر دو که داری

کسی در عالم تحقیق شد مرد
که با خود جنگ و با خلق آشتی کرد

بزرگان نا ستیز [illegible] خورده گیری
فرشته چون نشوی [illegible] عیب

منشو چون [illegible] بر با هر کس [illegible] ادب
[illegible]

اگر دامنت را می درد خار
تو گل باش و [illegible] میدار

[illegible]

یا جنید هم با بهیم عابد این راه را بقدم زده ... از بن برده و عاشق مرد بسر برد
بهم راند از قدم ذوق ... و از قدم رسیدن بمنزل معرفت و از بهم وصول ... قرب و نوافت
... تو بهر نوع که می توانی ... خود را ... که چون وصل ...

... در کوی رد نادم ... و سر الیتیم ...

بسم الله الرحمن الرحیم

بر زبان نه

خبر دو جهان بگو ...

با خلق با دب باش و عبادت ...

با خلق بخلق باش و احسان ...

ان الله یحب المحسنین

... اگر از ... که دقت کنند در ... از زمین و ...
... از ... گناه ... کنند ... الکه ... اکر ... کنند

[illegible] يكون معقولا بالقياس الى الغير وهو الثابت ولا موجود [illegible]
[illegible] ان طرأ عليه صفة الوجود فهو الوجود وان طرأ عليه صفة العدم فهو المعدوم [illegible]
[illegible] فالموجود ليس بموجود ولا معدوم واثبتها ابو هاشم واتباعه من المعتزلة [illegible]
والقاضي ابو بكر فمن قال من مثبتي الحال بثبوت المعدوم [illegible] الثابت [illegible] الوجود والعدم
الممكن والحال وكان المعدوم يسمى المعدوم الممتنع والممكن ومن لم يقل منهم بثبوت المعدوم
كان الثابت عنده يسمى الوجود والحال وكان المعدوم مرادفا للممتنع ومن قال بثبوت
المعدوم دون الحال كان الثابت عنده [illegible] يسمى الوجود والمعدوم الممكن وكان
للمعدوم [illegible] يسمى الممتنع والممكن ومن لم يقل بثبوت شيء منهما فالثابت عنده مرادف
الوجود والمعدوم الممتنع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنقذ من الحيرة والضلال المرشد الى سبيل الصواب في المعاش والمآل و
الصلوة على سيدنا محمد النبي المعصوم من الخطأ في المقال والفعال وعلى آله الاطهار
خير صحب وآل **اما بعد** فهذا كتاب نهج المسترشدين في اصول الدين لخصت فيه
مبادي القواعد الكلامية ورؤس المسائل الاصولية نفع الله به طلاب المعارف انه خير موفق
ومعين اجابة لسؤال الولد العزيز محمد ايده الله بعنايته ووفقه للخير وملازمته
وايده بالعنايات الربانية واسعده بالالطاف الالهية ورتبته على فصول **الاول** في تقسيم
المعلوم المعلوم اما ان يكون موجودا وهو الثابت العين او معدوما وهو المنفي العين ولا
واسطة بينهما على المذهب الحق لقضاء الضرورة بهذا الحصر والموجود اما ان يكون ذهنيا لا غير كالاشياء
المتصورة في الذهن المنفية في الخارج كما نتصور جبالا من ياقوت او بحارا من زيبق واما ان
يكون خارجيا فاما ان يكون واجب الوجود لذاته وهو الذي يستحيل عليه العدم لذاته وهو الله تعالى
لا غير واما ان يكون ممكن الوجود لذاته وهو الذي يجوز عليه العدم وهو ما سوى الله تعالى والمعدوم اما ان
يكون ممتنع الوجود لذاته وهو الذي لا يصح وجوده البتة واما ان يكون ممكن الوجود كالمتجددات
المعدومة ولا ثبوت لهما في الخارج الا في الذهن اذ لا فرق بين الثبوت والوجود عند المحققين

النقد المخلص المنسخ [illegible]

مقابلا

جعلهما امرين متغايرين فقد كابر مقتضى عقله. الفصل الثاني في اقسام الممكنات الموجودة الممكن اما
ان يكون متحيزا او حالا في متحيز فان كان بحيث يشار اليه اشارة حسية بانه هنا او هناك لذاته فهو جوهر
وما يتركب منه او حالا فيه وهو العرض اما الجوهر فهو المتحيز الذي لا يقبل القسمة في جهة من
الجهات واذا تألف جوهران فصاعدا في جهة واحدة فهو الخط وينقسم في الطول خاصة
واذا تألف خطان فصاعدا في جهتين فهو السطح وهو ينقسم في الطول والعرض واذا تألف سطحان
في جهتين فهو الجسم وهو ينقسم في ثلث جهات واقل ما يحصل الخط من جوهرين والسطح من
اربعة او ثلثة على خلاف والجسم من ثمانية او ستة او اربعة على الخلاف في ان العرض
فاما ان يكون مشروطا بالحيوة اولا والاول عشرة القدرة والاعتقاد والظن والنظر والارادة
والكراهة والشهوة والنفرة والالم والادراك والثاني احد عشر الحيوة والاكوان و
الالوان والطعوم والروايح والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والصوت والاعتماد
والتأليف واثبت قوم الفناء عرضا فلا في محل. الفصل الثالث في احكام المعلومات وفيه
مباحث الاول اختلف الناس في الوجود فذهب الاكثرون الى انه صفة زايدة على الماهية
وذهب الآخرون الى انه نفس الماهية والحق الاول لانا نحكم على الماهية بانها موجودة او معدومة
ونستفيد من الاول زيادة على مفهوم الماهية ولو قلنا الماهية ماهية لم نستفد شيئا و
لا فايدة غير المناقضة ولو قلنا الماهية ليست بماهية لكانت مناقضة احتجوا بان الوجود
لو كان زايدا على الماهية لكان حالا فيها فاما ان يحل والماهية موجودة او معدومة والاول
يستلزم الدور والثاني يستلزم قيام الموجود بالمعدوم والجواب انه قائم بالماهية من حيث هي

لانا اذا قلنا الماهية معدومة ... العدم على الماهية ... بمنزلة قولنا الماهية ليست موجودة لان اثبات العدم عليه سلب الوجود عنها لكن قولنا الماهية ليست بموجود بمنزلة قولنا الماهية ليست بماهية لان الوجود نفس الماهية ويستفيد من الاول ... للماهية ومن الثاني لا يستفيد الا المناقضة
بحث ... بالعبارة ... منها

في بيان انواع الحركات ح

لا باعتبار الوجود ولا باعتبار العدم **البحث الثاني** في انه مشترك الى انه كذلك لانا
نقسم الوجود الى الواجب والممكن ومورد التقسيم مشترك بين الاقسام ولان النقيض واحد
وهو نقيض الوجود فيكون الوجود واحدا ولانه لو تعدد لم تنحصر القسمة في قولنا الشئ
اما موجود او معدوم **البحث الثالث** الحق ان تصور الوجود والعدم والوجوب و
الامكان والامتناع ضروري لانه لا شئ اظهر عند العقل من كونه موجودا او ما ليس
بمعدوم ومن عرّف الوجوب بانه ما ليس بممكن ولا ممتنع وعرّف الممكن بانه ليس بواجب ولا
ممتنع والممتنع هو الذي لا يمكن وجوده لزم الدور وكذا الكلام في هذا الباب في
التعريفات **البحث الرابع** الوجوب والامتناع والامكان من الاعتبارات العقلية
وليست امورا وجودية في الخارج لان كل موجود في الخارج فهو اما واجب او ممكن
فلو كان الوجوب ثابتا في الخارج فان كان واجبا لزم التسلسل وان كان ممكنا جاز زواله
فزال الوجوب عن الواجب فيصير الواجب ممكنا هذا خلف ولو كان الامكان ثابتا
في الخارج فان كان واجبا كان الممكن الذي هو شرط فيه واجبا لان شرط الواجب واجب
هذا خلف وان كان ممكنا لزم التسلسل ولو كان الامتناع ثابتا في الخارج كان الموصوف
به الذي هو الممتنع ثابتا في الخارج لان ثبوت الصفة فرع لثبوت الموصوف وهو مح

الفصل الرابع في احكام الموجودات وفيه مباحث **الاول** اختلف الناس في
وجود الجوهر الفرد فاثبته قوم ونفاه آخرون احتج المثبتون بانا اذا وضعنا الكرة
الحقيقية على السطح الحقيقي لاقته بما لا ينقسم والا لكانت مضلّعة واذا دحرجت به

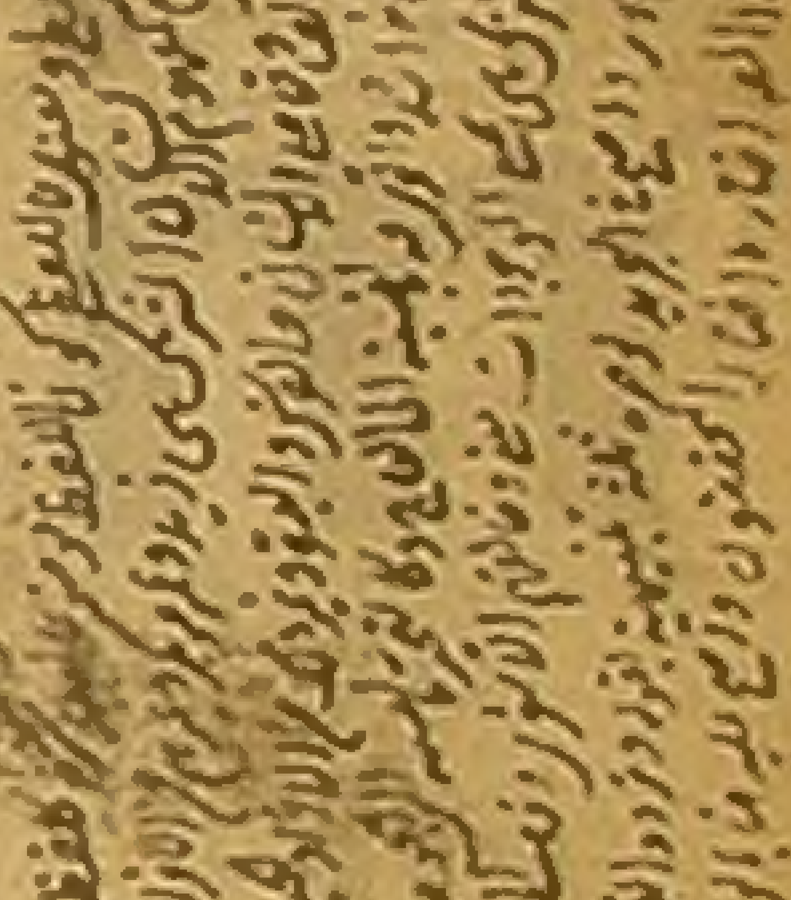

لاقته

لا محالة في كل آن يفرض نقطة فيكون مركبا من الجواهر واحتج النفاة بانا اذا وضعنا
جوهرا بين فان لاقاه باسره لزم التداخل وان لاقاه ببعضه لزم الانقسام وههنا حجج كثيرة
من الطرفين ذكرناها في كتاب الاسرار المباحث المشرقية في احكام الجواهر والاجسام ثلاثة عشر وجها
للنظام لان المعقول من الجسم هو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم
امر واحد وفي الجسم يكون متناهيا وهو يناقضه خلافا له والضرورة قاضية بذلك فانا نعلم
بالضرورة ان الجسم الذي شاهدناه في الزمن الاول هو بعينه الموجود في الزمن الثاني ويستحيل عليه
التداخل خلافا له ايضا فانا نعلم بالضرورة ان البعدين اذا اجتمعا زادا على البعد الواحد ويجوز
خلوه عن جميع الاعراض الا الكون لان الهواء كذلك وخلافا للشيخ فيه ضعيف وهو رؤية
بواسطة الضوء واللون وتناهيه خلافا للهند لانه لولا ذلك لامكن خطان غير متناهيين
خرجا من نقطة واحدة كما في مثلث فان البعد بينهما يتزايد بتزايدهما فاذا كانا غير متناهيين
كان البعد بينهما غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وهو باطل ويجوز
الخلاء بينهما لانا اذا وضعنا سطحا مستويا على مثله ثم رفعناه رفعا مستويا ارتفع جميع
جوانبه والا لزم التفكيك ففي اول زمان رفعه يخلو الوسط لان حصول الجسم فيه انما
يكون بعد المرور على الطرف فحال كونه في الطرف يكون الوسط خاليا ولان الملا لو كان
موجودا لكان اذا تحرك الجسم فان بقي المكان الذي انتقل اليه مملوا لزم التداخل
وان تحرك الجسم عنه فان كان الى المكان الاول لزم الدور وان كان الى مكان
ثالث لزم تحرك العالم بتحرك البقة وهو معلوم البطلان وهي حادثة لانها لو كانت

الازلي دوام الوجود في الماضي والابدي دوام الوجود في المستقبل

ازلية لكانت اما متحركة او ساكنة والقسمان باطلان اما الملازمة فلانها لابد لها من
مكان فان كانت لابثة فيه كانت ساكنة وان كانت منتقلة عنه كانت متحركة ولا
واسطة بينهما واما بطلان الاول فلان الحركة عبارة عن حصول الجسم في حيز بعد ان كان
في آخر فحقيقتها تستدعي المسبوقية بالغير والازلية تنافي المسبوقية بالغير فالجمع بينهما محال واما
بطلان الثاني فلانها لو كانت ساكنة لامتنعت الحركة عليها لان الكون الازلي
يستحيل زواله والتالي باطل لان الاجسام متحركة باجمعها اما الفلكيات فظاهرة وكذا
العناصر فلانها لو لم يكن كذلك لما كانت المركبات تحركاتها ظاهرة واما البسائط فلان الاجسام
الذي يلاقي بعضها بعضا يصح ولجانب للآخر فيصح على الطرف الملاقي والآخر ذلك
بالحركة فصحت الحركة البحث الثالث في احكام خاصة للاعراض وهي تسعة الاول
الكون وهو حصول الجسم في الحيز والمراد بالحيز والمكان الفراغ وهو البعد المفطور
الذي تشغله الاجسام بحصولها فيه ويندرج تحت الكون اربعة انواع الحركة وهي حصوله
الاول في المكان الثاني والسكون وهو الحصول في مكان واحد اكثر من آن واحد والاجتماع وهو حصول
الجوهرين بحيث لا يتخللهما ثالث والافتراق وهو حصولهما بحيث يتخللهما ثالث و
هذه الاربعة امور وجودية ومنها ما هو متماثل ومنها ما هو متضاد وتدرك بالبصر بتوسط
اللون والضوء الثاني اللون وهو حقيقي كالسواد والبياض واثبت المتكلمون الحمرة و
الخضرة والصفرة ايضا ونفى قوم البياض وهو خطأ فان الثلج ليس ابيض الا باعتبار ما
الهوائي الشفافة كما في ابيضاض الزبد المسحوق والضوء كيفية يكون الجسم بها

مستنيرا لذاته كما في النيرات او بغيره كما في الشمس بنوره والضوء شرط لكون اللون

مرئيا لا لوجوده كما ذهب اليه بعضهم والظلمة عدم الضوء عما من شانه ان يكون مضيئا **الثالث**

الطعوم وهي تسعة لان الحار ان فعل في الكثيف حدثت المرارة وان فعل في اللطيف

حدثت الحرافة وان فعل في المعتدل حدثت الملوحة والبارد ان فعل في الكثيف حدثت

العفوصة وان فعل في اللطيف حدثت الحموضة وان فعل في المعتدل حدث القبض والمعتدل

ان فعل في اللطيف حدثت الدسومة وان فعل في الكثيف حدثت الحلاوة وان فعل في المعتدل

حدثت التفاهة وقد يجتمع الطعمان في جسم واحد كالمرارة والقبض في الباذنجان **الرابع**

الروائح وليس لانواعها اسماء بازائها بل اما من جهة الموافقة والمخالفة كما يقال رائحة طيبة او

منتنة او من جهة المحل كرائحة المسك وهي كيفيات تدرك بالشم لا بتحلل شيء من اجزاء ذي الرائحة

ووصوله الى الخيشوم او بانفعال الهواء المتوسط بين ذي الرائحة والخيشوم بكيفية ذي الرائحة

الخامس الحرارة والبرودة وهما كيفيتان ملموستان متضادتان فالحرارة كيفية تقتضي

جمع المتجانسات وتفريق المختلفات وهي جنس لانواع كثيرة كحرارة النار وحرارة الشمس و

الحرارة الغريزية وحرارة الادوية الحادثة عن الحركة ومن جعل البرودة عدم الحرارة عما من شانه ان

يكون حارا فقد اخطأ فانا نحس من البارد بكيفية زائدة على عدم الحرارة **السادس** الرطوبة و

اليبوسة وهما كيفيتان محسوستان متضادتان فالرطوبة كيفية تقتضي سهولة قبول الاشكال

لموضوعها واليبوسة كيفية تقتضي عسر قبولها لموضوعها وقد يفسر الرطوبة بالبلة **السابع**

الصوت وهو كيفية مسموعة تحصل من تموج الهواء بين قارع ومقروع الى ان يصل الى الصماخ

قالوا الفرق بين العفوصة والقبض ان القبض يقبض ظاهر اللسان والعفوصة يقبض اللسان ظاهرا وباطنا

الصماخ وهو غير باق بالفم والحرف هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر
مثله تميزا في المسموع الثامن الاعتماد وهو كيفية تقتضي حصول الجسم في حيز بحسب الجهات
وهو لازم كالثقل والخفة ومجتلب كما في الحركة والجهات ستة بحسب تعدد الجهات وهو غير
باق التاسع التأليف وهو عرض يختص بالمحلين لا أزيد يقتضي صعوبة تفكيك الأجزاء
وأكثر العقلاء أحالوا وجود عرض واحد في محلين العاشر الفناء وأثبت بعضهم للجواهر
ضدا هو الفناء إذا أوجده الله فنيت جميع الجواهر دفعة وهو خطأ فإن وجد
عرضا في محل الحادي عشر الحياة وهي عرض يحل الجسم المركب من الأغذية فتخصصه بقوة على
تلك الذات باعتبارها صحة القدرة والعلم والموت عدم الحياة عن محل اتصف بها
الثاني عشر القدرة وهي كيفية قائمة بالذات يصح باعتبارها من تلك الذات أن تفعل وأن
لا تفعل وهي متقدمة على الفعل لأن الكافر مكلف بالإيمان حال كفره فلو لم يكن قادرا
عليه حينئذ لزم تكليف ما لا يطاق وهي متعلقة بالضدين والعجز عدم القدرة عما من شأنه أن
يكون قادرا الثالث عشر الاعتقاد فإن كان جازما مطابقا ثابتا فهو العلم وإن لم يكن
ثابتا فهو اعتقاد المقلد وإن لم يكن مطابقا فهو الجهل المركب والعلم إما أن يكون ضروريا أو
كسبيا والضروريات ستة الأوليات وهي القضايا التي يكفي في الحكم بها تصور طرفيها
كالحكم بأن الكل أعظم من الجزء وأن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية والمحسوسات
وهي التي يحكم بها العقل بمعاونة الحس الظاهر كالحكم بأن النار حارة والشمس مشرقة أو
الباطن كالجوع والشبع والمجربات وهي قضايا يحكم بها العقل لتكرار المشاهدة كالحكم

بأن

بان شرب السقمونيا مسهل والحدسيات وهي قضايا يحكم بها العقل لحدس قوي من النفس يزول
معه الشك كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاجل اختلاف نوره بسبب تقاربه
او بعده والمتواترات وهي قضايا يحكم بها العقل لكثرة ورود الاخبار بحيث تأمن
النفس من التواطؤ على الكذب كالحكم بوجود النبي صلعم ووجود مكة وليس للنفس عند حصول
والفطريات التي قياساتها معها وهي قضايا يحكم بها العقل لاجل وسط لا ينفك الذهن
عنه كالحكم بان الاثنين نصف الاربعة لانه عدد انقسمت الاربعة اليه والى ما يساويه
وكل عدد انقسمت الاربعة اليه والى ما يساويه فهو نصف ذلك العدد والعلم لا يحد لانه
من الصفات الوجدانية وهل هو صورة مساوية للمعلوم في العالم او اضافة بين العالم
والمعلوم فيه خلاف والاول عند ابي حنيفة يلزمها الاضافة الى المعلوم ولا تصح
اضافته الى الموجود وكذا تصح الى المعدوم فانا نعلم طلوع الشمس غدا من المشرق وهو معدوم
الآن الرابع عشر الظن وهو ترجيح احد الطرفين ترجيحا غير مانع من النقيض
فان كان مطابقا فهو ظن صادق والا فهو كاذب الخامس عشر النظر وهو ترتيب
امور ذهنية ليتوصل بها الى امر آخر فان صحت المقدمتان والترتيب فالنظر صحيح و
الا فخطأ ثم المقدمتان ان كانتا قطعيتين فالنتيجة قطعية والا فظنية والنظر الصحيح
يفيد العلم لانا نجزم بان العالم حادث وان كل حادث مفتقر الى المؤثر فانا نعلم بالضرورة
ان العالم مفتقر الى المؤثر واحتج من انكر افادته العلم بان المطلوب ان كان معلوما استحال طلبه
لاستحالة تحصيل الحاصل وان كان مجهولا فكذلك لانا اذا لم نعلمه فاذا طلبنا الجواب انه معلوم من وجه مجهول

ضد ليس الطاسو الجهاتي حتى يرد الاشكال بل المهية المتصفة بالوجهين واكتفوا لوجوب لان

معرفة الله ولحينه لكونها دافعة للخوف ولا يتم الا بالنظر ولا يتم الواجب الا به

فهو واجب واللازم الراجح بخصم كونه واجبا مطلقا او لزم تكليف ما لا يطاق في القسمان

باطلان ووجوبه عقلي لانه لو وجب بالسمع لزم افحام الانبياء والقصد الى اول

الواجب او المعرفة بالله وحصول العلم عقيب النظر بطريق اللزوم لا العادة

للعلم الضروري بالوجوب كما في غيره من الاسباب خلافا للاشعرية والدليل هو الذي

يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو قد يكون عقليا محضا وقد يكون مركبا من العقلي والنقلي

ولا يتركب من النقليات المحضة وليس [illegible] الارادة والكراهة وهما كيفيتان

نفسانيتان يرجحان الفعل والترك وهل هما زائدتان على الداعي والصارف ام لا فيه

خلاف والحق الزيادة فينا حيث لا في حقه تعالى وارادة الشيء تستلزم كراهة ضده

لا نفسه [illegible] الشهوة والنفرة وهما كيفيتان نفسانيتان تغايران

الارادة والكراهة فانا نريد شرب الدواء وقت ولا نشتهيه ونشتهي الملاذ

المحرمة ولا نريدها [illegible] الالم واللذة وهما كيفيتان وجدانيتان ف

فاللذة ادراك الملايم والالم المنافي وسبب الالم تفرق الاتصال او سوء المزاج

المختلف [illegible] الادراك وهو زايد على العلم فانا نجد تفرقة ضرورية

بين علمنا بحرارة النار وبين لمسها بل الزيادة راجعة الى تاثير الحاسة وعدمها او

الى امر منها فيه خلاف والاوضح الاول وقيل انه يحصل بخروج شعاع

اي جة

ادراك

العين شعاعا وقيل فيحصل الرؤية وقيل بل ينطبع في العين صورة المرئي وكلها باطل

أما الأول فلان الشعاع لو كان عرضا استحال عليه الحركة والانتقال وإن كان

يتصل به

جسما استحال أن يخرج من العين جسم ينبسط على كرة العالم مع صغر العين وأما الثاني فلانه

يستحيل انطباع العظيم في الصغير والحق ما ذكرناه في نهاية المرام وهو أن الله تعالى يجعل للنفس قوة

ادراك المرئي عند مقابلة الحدقة السليمة له مع حصول الشرائط العشرة وهي سلامة الحاسة وكون

المبصر مقابلا وعدم البعد والقرب المفرطين والضوء أو ما يقوم مقامه ووقوع الضوء على المرئي وكونه كثيفا

[illegible] وعدم الحجاب [illegible] الابصار وترك الانعطاف وعند اجتماع هذه الشرائط تجب الرؤية

والسمع وهو يحصل بتموج الهواء الحاصل من قلع او قرع الى الصماخ [illegible] التموج الى سطح

الصماخ والشم وهو يحصل بتكيف الهواء برائحة ذي الرائحة ووصوله الى الخيشوم واللمس وهو

وليس شرط الانتقال من وراء ابتداء على [illegible]

انفع الادراكات اذ باعتباره يحفظ الحيوان مزاجه عن التلف اي الخروج فانه لما كان

مركبا من العناصر الاربعة كان حفظ بقائه منوطا بالاعتدال [illegible] وبخروجه عنه [illegible]

[illegible] قوة سارية في جميع البدن يدرك بها ما ينافيه فيبعد عنه لان [illegible] فانها جاذبة

للنفع ودفع الضرر اقدم من جلب النفع ولهذا كان اللمس انفع الادراكات وآلة الذوق

وهو يحصل بانفعال الرطوبة اللعابية المتصلة بآلة الطعم ذي الطعم [illegible]

في الكلام [illegible] الاعراض النفسانية لتحيل تعلمها الانتقال الانتقال عبارة عن الحصول في حيز آخر

بعد الحصول في حيز [illegible]

وهو لا يتحقق في الاعراض ولا يجوز انتقال من محل الى محل لان العرض يفتقر في تشخصه

الى [illegible] والانتقال له [illegible] يتعلق بغير المحل [illegible]

في تشخصه الى المحل ولا يستغني عنه ويستحيل قيام عرض بعرض كالسرعة القائمة بالحركة
ولا بد من الانتهاء الى المحل جوهري ويستحيل عليها البقاء فان الحس كما يحكم ببقاء الاجسام كذلك
يحكم ببقاء الاعراض الى زمن وخلاف الاشعري ضعيف ولا يمكن حلول عرض واحد في
محلين كما لا يعقل حلول جسم واحد في مكانين وقول ابي هاشم ان التأليف يقوم بجزئين
لا ازيد وقول بعض الاوائل ان الاضافات المتشخصة تقوم بالمضافين ضعيفان والاعراض
كلها حادثة لان محلها وهو الجسم حادث وقد سبق بحث مسئلة في بقاء احكامه
بين الجواهر والاعراض من جهة الاولى كل معقولين اما ان يتساويا في تمام الماهية فهما المثلان
والا فالمختلفان والمختلفان ان امتنع بالذات اجتماعهما فالمتقابلان والتقابل
على اربعة اصناف الضدان وهما الذاتان الوجوديتان اللتان لا يجتمعان وبينهما غاية
التباعد كالسواد والبياض ولا يوصف بالتضاد الجنس مطلقا ولا الانواع الا اذا دخلت
تحت جنس اخير والضدان قد يخلو المحل عنهما لا مع الاتصاف بالوسط كالفاتر او بدونه وقد
لا يصح كالاكوان والنقيضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان الا في المفردات كالانسان
ولا انسان او في المركبات كالانسان كاتب ليس الانسان بكاتب وهو تقابل بحسب القول
والعقد والعدم والملكة وهما المتقابلان بحيث يختص موضوعهما كالعمى والبصر فالعمى عدم
البصر المطلق لكن عن محل يمكن اتصافه به والمتضايفان وهما اللذان لا يعقل احدهما الا
بالقياس الى الاخر كالابوة والبنوة والحق ان الاضافات لا وجود لها في الخارج
والا لزم التسلسل ويستحيل الجمع بين المتقابلين لاستحالة الجمع بين المثلين اذ لا تمايز

للمثالات ولوازمه متفقة والعوارض متساوية النسبة اليهما وانما يجتمع المختلفان
غير المتقابلين المسألة الثالثة المعقول اما ان يكون واحدا او كثيرا والواحد اما بالذات او بالعرض و
الاول قد يكون بالشخص كزيد وقد يكون بالنوع كزيد وعمرو وقد يكون بالجنس كالانسان والفرس
ثم الاجناس تتصاعد فيكون الواحد بالجنس اما بالجنس القريب او بالمتوسط كالانسان والحجر
او البعيد كالانسان والعقل والواحد بالنوع كثير بالشخص والواحد بالجنس كثير بالنوع والواحد
بالشخص قد يصدق عليه الانقسام لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم وقد لا يصدق ولا يكون ذا وضع كالعقل
وتجرد ذي وضع كالنفس ومن جملة اقسام الواحد الوحدة والحق ان الوحدة والكثرة من الامور
الاعتبارية فان الوحدة لو كانت موجودة لزم التسلسل وكذا الكثرة موجودة لانها [illegible]
لبعض اجزائها او لكل واحد من اجزائها فيكون الواحد كثيرا باعتبار وواحدا المسألة الرابعة الموجود اما ان
يكون قديما او محدثا فالقديم ما لا اول لوجوده والذي لوجوده اول سبقه العدم [illegible] والمحدث
ما لوجوده اول او هو المسبوق بالعدم وهو كل ما عدا الله تعالى والحدوث والقدم من الصفات
الاعتبارية والا لزم التسلسل وخلاف الحكماء في ذلك والذي لبعض المتكلمين [illegible] ضعيف في القديم
لا يجوز عليه العدم لانه لا يخلو اما واجب الوجود لذاته فظاهر انه لا يجوز عليه العدم واما ممكن الوجود فلا بد
له من علة واجبة الوجود والا لزم التسلسل ويلزم من امتناع عدم علته امتناع عدمه والمحدث لا بد
له من مؤثر لان ماهيته لما اتصفت بالعدم تارة وبالوجود اخرى كانت نسبتهما اليها [illegible]
فيكون ممكنة فلا بد في اتصافها باحدهما من مرجح والا لزم الترجيح من غير مرجح وهو باطل
ومن هاهنا ظهر ان علة احتياج الاثر الى المؤثر انما هي الامكان لا الحدوث وابطل المحدث

كيفية للوجود فيكون متأخراً عنه والوجود متأخر عن الايجاد المتأخر عن الاحتياج المتأخر
عن علة الاحتياج فلو كان الحدوث علة الاحتياج لزم الدور بمراتب وهو ممتنع بحث والمحتاج
لا بد أن يكون مؤثراً في غيره لا مع امكان ان لا يؤثر فيه وهو الفاعل المختار او مع امتناع ان
لا يؤثر وهو العلة الموجبة وكلما اثر اثراً فهو المعلول ولا يمكن تخلف المعلول عن العلة التامة
لان المؤثر متقدم بالتحصيل الذي يتقدم به الشيء على نفسه بل اما جزؤه او خارج عنه والجزء اما
ان يكون هو الذي باعتباره يكون الشيء بالقوة كالخشب للسرير فهو علة المادية وان كان هو الذي باعتباره
يحصل الشيء بالفعل فهو العلة الصورية كالشكل للسرير والخارج فان كان ما منه الوجود
فهو العلة الفاعلية كالنجار للسرير وان كان لاجله الوجود فهو العلة الغائية كالاستقرار على السرير
وكل مركب لا بد له من هذه العلل الاربعة والعلة قد تكون بالذات كالسقمونيا في ازالة
التسخين وقد تكون بالعرض كالسقمونيا في التبريد ولا يمكن ان يكون لمعلول شخصي علتان تامتان والا
يكون واجباً بكل واحدة منهما فيستغني بكل واحدة منهما عن الاخرى فيكون حال الحاجة اليهما
مستغنياً عنهما هف ويمكن ان يكون للمعلول النوعي علتان مستقلتان كالحرارة الصادرة عن
العلل المختلفة ولا يمكن وحدة المعلول من كل وجه مع تركب علته لان كل واحد من اجزاء العلة
ان كان له تأثير فاما في ذلك الواحد فيجتمع على المعلول الشخصي علل كثيرة وقد بينا بطلانه
او في بعضه فيلزم تركب المعلول مع فرض وحدته هف وان لم يكن لشيء من الاجزاء
تأثير في المعلول والا فان كان اتحاد لم يكن المعلول معلولاً لتلك الهيئة المركبة وحينئذ كان
هو العلة بالحقيقة اذ بوجوده يوجد المعلول وبعدمه ينتفي فالمؤثر لا يكون الا بسيطاً او مركباً فان كان

والا لم يكن ما فرضنا جزء العلة
بكل المعلول ز

الاول

الاول نقلنا الكلام اليه في كيفية صدوره عنه الاجزاء وان كان مستغنيا عنها لم يتركب

الاجزاء تأثير في الصدور فيه اجزاء بسيطة فيكون لها مدخل في العلية ولو كان مركبا

نقلنا الكلام في كيفية حصوله ولا يكون تأثير المجموع في علته التامة والا لكان وجوده في وقت

وجوبه بجميع ما قبله وما بعده ان لم يكن آخر من سائر الاوقات لعدم الترجيح بوجود

لمرجح بجزء العلة لم يكن ما فرضناه علة تامة هف وعلة العدم عدم العلة ولا يمكن استناد كل من عدم

الشيئين الى صاحبه وهو الدور لان العلة متقدمة على المعلول فلو كان لكل واحد من الشيئين علة

لصاحبه او لعلة صاحبه لزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة او بمراتب ولا يمكن التسلسل

العلل والمعلولات لان تحقق الجملة ممكنة فعلى فالمؤثر فيها ان كان خارجا عنها كان واجبا

وهو المط ولو كان جزءا لزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب لا يتناهى لان المؤثر في الجملة مؤثر

في آحادها التي من جملتها المؤثر نفسه وعلله التي لا يتناهى ويمكن استناد معلولين الى علة بسيطة

واحتجاج الفلاسفة بان الصدورين لو دخلا لزم التركيب والا لزم التسلسل ضعيف لان

الصدور امر اعتباري لا تحقق له في الخارج والا لزم التسلسل وكذا الجزئي لكون البسيط

قابلا وفاعلا وقولهم نسبة القبول نسبة الامكان ونسبة الفعل نسبة الوجوب خطاء

لامكان اختلاف الشيئين باختلاف الحيثيات ولا يمكن المغايرة بين حيثية القبول و

حيثية التأثير الى مسئلة الوجود لان منع نفي القصور من دفع النزاع فيه هو الجزء لا بد وان لا

يمنع وهو المط كالكذب ان تم ارادة فقد يكون ذهنية لا يحمل [illegible] وخارجية فقد يمتنع حمله

الكل عليه او كان الكل الحقيقي كالدينار او جزءا لكان جزاء الشيء كالحيوان وذلك

جملة تامة [illegible]

ان كان جزءا لمنفصلة كالمبصر المركب من البسائط او مخصصة لمن كان خارجا عنها مختصا بها كالحكم

او عرضية ان كان خارجا عنها مشتركا بينها وبين غيرها كالماهية وفي التلخيص الاول الذاتي

والاخير من العرض الفصل الثاني في اثبات الواجب لذاته تعالى وصفاته وفيه مباحث الاول

في اثباته تعالى بيانه موجود بالضرورة فان كان واجبا لذاته ثبت المطلوب وان كان ممكنا لذاته فهو محتاج الى

مؤثر فان كان مؤثره واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا افتقر الى مؤثر فان كان هو الاول لزم

الدور وان كان غيره فان كان واجبا ثبت المطلوب والا لزم التسلسل وقد تقدم بطلانهما ووجوده نفس

حقيقته لانه لو كان زائدا عليها كان صفة لها ولان الصفة مفتقرة الى الموصوف والمفتقر ممكن

فيكون الوجود ممكنا وقد فرض واجبا هذا خلف ولانه لو كان ممكنا افتقر الى المؤثر فمؤثره ان كان حقيقة

واجب الوجود فلا بد ان يؤثر فيه وهي موجودة فيلزم الدور او التسلسل وان كان المؤثر فيه حال عدمه

فيتطرق العدم الى واجب الوجود وهو محال ويستحيل تأثير المعدوم في الموجود وهو انه تعالى باق

لاستحالة تطرق العدم اليه والا لكان ممكنا البحث الثاني في انه تعالى قادر خلافا للفلاسفة لنا

انه لو كان موجبا لزم قدم العالم والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو كان موجبا لذاته

لاستحال تأخر معلوله عنه لما تقدم ولما كان الشرط في ذلك الشرط ان كان قديما لزم قدم العالم

لانه عند حصول العلة وشرطها يجب المعلول وان كان حادثا نقلنا الكلام اليه ويتسلسل ويرجح

احتجوا بان التاثير قديم فالباري قديم وجب في الملازمة ظاهرة ولا بيان التقدم فلان كل ما يتوقف

عليه التاثير ان كان قديما لزم القدم والا لزم الترجيح من غير مرجح والجواب المنع من المقدم وتقدم

والملازمة ايضا ممنوعة لان ازمنة انه تم في حق الموجب لا المختار فلا تتم بعيد قدرته تعالى تعم

تعلقها

تعلقها بجميع المقدورات خلافا لاكثر الكيس لان القدرة لتعلق الضدين بالمقدور وان بو

الامكان وهو ثابت في كل ما سوى الله تعالى فيصح تعلق قدرته بالجميع وخالف النظام في ذلك حيث

منع من تعلق قدرته تعالى على القبيح لانه يستلزم الجهل او الحاجة وهما ممتنعان في حقه تعالى والجواب

انهما لازمان للوقوع لا للمقدرة فلا تمتنع من حيث القدرة وخالف شيئا حيث حكم بان ما علم

الله تعالى بوقوعه فهو واجب وما علم بعدمه فهو ممتنع ولا قدرة على الواجب والممتنع والجواب ان العلم

تابع للوقوع فلا يؤثر في المكتنات وقد اوضحنا هذا الكلام في كتاب النهاية وخالف الكعبي

حيث زعم ان الله تعالى لا يقدر على مثل مقدور العبد لانه اما طاعة او سفه وهما تحيلان عليه تعالى

والجواب ان الطاعة والسفه وصفان لما رضاه الفعل من حيث هما يلزمانه وخالف الجبائيان

حيث حكما بانه تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد والا لزم اجتماع النقيضين اذا اراد الله

تعالى وكره العبد وبالعكس والجواب اذا اضيف الفعل الى احدهما استحال ان يكون بتلك الحيثية اضافته

الى الآخر وهو قبل اعتبار الاضافة يمكن استناده الى كل منهما على البدل البحث الثالث

في انه تعالى عالم يدل عليه انه تعالى فعل الافعال المحكمة المتقنة وكل من كان كذلك فهو عالم

بالضرورة ولانه تعالى مختار وكل مختار عالم اذ المختار انما يفعل بواسطة القصد

والاختيار وهو مسبوق بالعلم بالضرورة وهو عالم بكل المعلومات لانه يصح ان يعلم كل المعلوم وجب

له ذلك والمقدم حق فانه حي بيان الشرطية ان صفاته تعالى نفسانية يستحيل استنادها الى غيرها

والمعية النسبية متى صحت وجبت وان تخصص بعض المعلومات يتعلق علمه اذا كان

ترجيح من غير مرجح واما صدق المقدم فلانه تعالى حي وكل حي يصح ان يعلم كل المعلوم واقسم الى انه فعه

اذ بعض العلوم

العلم الى المعلوم كاضافة القدرة الى المقدور وكما لا تنعدم القدرة لعدم المقدور المعين كذلك
العلم وانما الذي يعدم الاضافة اليهما ويثبت امر اعتباري لا صفة حقيقية وهو يعلم ذاته خلافا
للفلاسفة لان ذاته تصلح لان تكون معلومة واحتجوا بان العلم اما صورة مساوية للمعلوم في العالم
او اضافة وهما مستحيلان في علم العالم بنفسه وضعيف على تقدير الاضافة و الصورة على تقدير
الصورة فلانا انما نعتبر في العلم معلوم مغاير لذاته لا العلم بذاته فان الصورة نفس ذاته وهو العقل
ذاته لا الصورة الحاصلة في ذاته واما على تقدير الاضافة فلتسليم ان الذات من حيث انها عاقلة بذاته
مغايرة لها من حيث انها معقولة فتحقق الاضافة لان التغاير ولو بوجه ما كافية قيل عليه انه يلزم
الدور لان العلم مشروط بالمغايرة فلو كانت مشروطة لها لدار والجواب انا نقول الذات من حيث
يصح ان تكون معلومة مغايرة لها من حيث يصح ان تكون عالمة وهذه المغايرة كافية وان توقف
على العلم. مسئلة في انه تعالى ذهب قوم الى ان ... احتجاجا بانه يستحيل ان يقدر ويعلم واثبات
هذه الصفة ... لانا قد بينا كونه تعالى ... لا يستحيل عليه بالغير حياً بهذا المذهب
آخرون الى انه صفة زائدة لان المقتضي في اتصافه بالقدرة والعلم جرى مجرى الذوات ولا بد له
من مخصص بالوجود وقد بينا ضعف هذا القول في كتاب نهاية المرام ايضا في انه تعالى
مريد وخالف في ذلك جمهور الفلاسفة لنا ان العالم محدث على ما تقدم فتخصيص ايجاده بوقت وجوده
دون ما قبله وما بعده لا بد له من مخصص وهو الارادة لتساوي نسبة القدرة الى الطرفين والعلم تابع
فلا يكون هو المخصص بالذات وهذه الارادة في حقه تعالى نفس العلم بما يشتمل عليه الفعل من المصلحة الداعية
الى ايجاده على الاول وقد ذكره والكعبي ... وقد بينا في كتاب النهاية والاعراض ... عن ذلك

المهاة

الخامسة انه تعالى سميع بصير فانه تعالى مدرك اجمع المسلمون على ذلك واختلفوا في معناه

فابو الحسين ذهب الى ان معناه انه تعالى عالم بالمدركات والاشعرية واكثر المعتزلة على انه زائد على العلم

ويدل على انه صفة نعم بذلك القرآن وما نقدم من انه تعالى عالم بجميع المعلومات واحتج الفلاسفة بان

الابصار الى الشعاع والسماع الى وصول الهواء ضعيف لانه قوم ولان ذلك انما يصح في حقنا

لا في حقه تعالى فلا السادسة انه تعالى متكلم اتفق المسلمون عليه واختلفوا في معناه فالمعتزلة

على ان معناه انه تعالى اوجد حروفا واصواتا في بعض الاجسام دالة على المعاني المطلوبة وانه يسمى متكلما

والاشعرية اثبتوا المعنى قائما بذاته تعالى قديما مغايرا للحروف والاصوات مدلولا عليه بالعبارات وهو

واحد ليس بامر ولا نهي ولا خبر ولا نداء وهو الكلام النفسي ويدل على ثبوت الكلام بالمعنى الاول

ما تقدم من انه قادر على كل مقدور والقرآن والاجماع لا الكلام النفسي لان اثبات النبوة يتوقف على القرآن

من المعجزات ويدل على حيث انه مستند الى الدليل والمعتزلة يا كون ما ذهب اليه الاشاعرة

وينفوا ان العقلاء لا نفهم وحدته ثم مغايرته للامر والنهي والخبر وغير ذلك من اقسام الكلام

الفصل السادس في احكام هذه الصفات وفيه مباحث الاول انها زائدة على الذات وذهب

الاشعرية الى انه تعالى باق ببقاء يقوم بذاته تعالى والحق نفيه والا لزم افتقاره الى غيره ويمكن

ولان البقاء لو كان زائدا على الذات لزم التسلسل ولان البقاء لم يكن باقيا لم يكن الذات الباقية

به باقية ... كان باقيا فان كان لذاته كان اولى بالذات ... الذات اولى

بكونه صفة له لاقتضاء الذات البقاء ... ولو كان ببقاء آخر لزم الدور او التسلسل

الثاني في نفي الحال والاحوال ذهب الاشعرية الى انه قادر بالقدرة وعالم بالعلم وحي

الى غير ذلك من الكتب والمعتزلة انكروه وزعموا انه تعالى عالم لذاته لا بمعنى قائم به كما هو

الصفة وهو الحق لنا انه لا قديم سواه لان كل موجود مستند اليه وقد بينا انه لو افتقر الى غيره لكان

محدث ولانه لو افتقر في كونه عالما او غيره الى معان قائمة بذاته كان مفتقرا الى الغير نقصا عنه

لان هذه المعاني وان قامت بذاته تعالى فهي مغايرة لذاته تعالى لانفكاك بعضها عن غيره ولان معدوم العلم

عنه يستحيل كونه عالما بكون الشيء شرا ولا نفعا او شيئا ولا الاحوال التي يثبتها ابو هاشم معقولة

وقد استقصينا هذه المسئلة في كتاب نهاية المرام في علم الكلام وكتاب المناهج اليه بحث

ثمان في انه تعالى مريد لذاته ذهب اصحابنا الى انه تعالى مريد بارادة محدثة لا في محل وذهب الكعبية

الى انه تعالى مريد بارادة قديمة قائمة بذاته والقولان باطلان اما الاول فلان قيام الارادة

بذاته غير معقول ولان حدوثها يستدعي ارادة اخرى ويتسلسل واما الثاني فلما تقدم من نفي

المعاني ولا يلزم من كونه تعالى مريدا لذاته كونه مريدا للمتنافيين لجواز تعلق ارادته ببعض

الممكنات لذاتها بحث تاسع في ان كلامه تعالى حادث ذهب الاشاعرة في ذلك والحنابلة

ايضا مع اعترافهم بان الكلام هو الحروف والاصوات وذهبوا الى قدمه لنا انه مركب من

حروف متتالية يعدم السابق منها بوجود اللاحق والقديم لا يعدم ولان النسخ مسبوق بوجود المنسوخ

والاحكام ثابتة ولان الاخبار بارسال نوح في الازل اخبار عن الماضي ولا سابق على الازل ولان

امر المعدوم عبث ولقوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه بحث عاشر

في ان خبره تعالى صدق لان الكذب قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح والمقدمة الاولى ضرورية والثانية

تقدم بيانها ولانه لو تطرق الكذب في خبره تعالى لبطل الالتزام بوعده ووعيده فتنتفي فائدة التكليف والبعثة

الالزوق

الجز

البحث السادس في ان هذه الصفات ازلية لانها لو تجددت لزم التسلسل اذ تجدده
المتجددة يستلزم تقدم قدرة وكذا العلم التجدد يستدعي مسبوقية العالم بزيادة على ذاته في
العقل لا في الخارج لا الاول فبالضرورة فانا نعلم ذاته ثم نفتقر الى ادلة ثبوت الصفات
ولا الثاني فلانها لو كانت قديمة لزم تعدد القدماء وهو صحيح بما مر ولو كانت محدثة كان محلا
للحوادث ويستلزم التسلسل المسئلة السابعة فيما يستحيل عليه تعالى وفيه مباحث الاول
في استحالة مماثلته تعالى لغيره ذهب ابو هاشم الى انه تعالى يساوي غيره من الذوات ويخالفها
بحالة توجب احوالا اربعة الحيية والعالمية والقادرية والموجودية والحق خلافه فان الذوات
وهي مسلم لكن انه زاد ذات الواجب من سائر الذوات تنتقض عن
المتساوية تتساوى في اللوازم فيجب القدم للحوادث او الحدوث له تعالى وهو باطل ولان
لان اختصاصه تعالى بما يوجب المخالفة دون غيره ترجيح من غير مرجح البحث الثاني في انه يستحيل ان
يكون مركبا لان كل مركب يفتقر الى اجزائه وجزؤه غيره فيكون ممكنا ويستحيل ان يتركب عنه غيره
لاستحالة انفعاله عن الغير فلا جزء له فلا جنس له ولا فصل ولا ضد له ولا يكون له اجزاء لذاته ولغيره
معا لان وجوده لذاته يستدعي استغناءه عن غيره ووجوده لغيره يستدعي افتقاره اليه فيكون واجبا
مفتقرا البحث الثالث في انه يستحيل ان يكون متحيزا لان كل متحيز لا يخلو عن الحركة والسكون وقد
بينا حدوثهما فيكون حادثا وواجب الوجود لا يكون حادثا فلا يكون متحيزا ولانه يستلزم قدم
الحيز ولا قديم سواه تعالى ويستحيل ان يكون متحيزا كالسواد اذ يكون قائما بالمتحيز
بالمتحيز والمتحيز وكل حال مفتقر ممكن وواجب الوجود ليس بممكن ويستحيل ان يكون حالا في غيره

هذه الصفات الاربع المذكورة
ذات التي هي الصفة بين هذه
الصفات الاربعة

لان كل حال فهو مفتقر الى محله ولو في تعينه وتشخصه وواجب الوجود ليس بمفتقر البحث الرابع في
انه تعالى ليس في جهة خلافا للكرامية لانه ليس بمتحيز ولا حال في المتحيز وكل ما هو في جهة فهو احدهما [illegible]
بالضرورة ولانه لو كان في جهة لم ينفك عن الحركة والسكون الحادثين وكلما لا ينفك عن الحوادث
فهو حادث وليس في مكان والا لكان مفتقرا اليه ولان مكانه ان ساوى سائر الامكنة
كان الاختصاص به مفتقرا الى المخصص والا كان مخالفا لها فيكون موجودا لاستحالة
الامتياز في العدم فان كان حادثا لزم الحدوث او حدوثه اي صفة المكان وهو
باطل وان الظواهر السمعية الدالة على خلاف ذلك مئولة لان النقل والعقل اذا
تعارضا فلا يمكن اعمالهما ولا العمل بهما ولا العمل بالنقل واهمال العقل لان تركنا الاصل
لاجل الفرع يقتضي بطلانهما معا والعقل اصل للنقل فلم يبق الا العمل بالعقل وتأويل النقل
البحث الخامس في انه يستحيل قيام الحوادث بذاته تعالى لان الانفعال ممتنع عليه لامتناع
التغير فلا يمكن اتصافه بالحوادث ولان علة هذا الحادث لو كان هو الله تعالى على سبيل الايجاب
لزم قدمه وان كان على سبيل الاختيار لزم وجوده قبل وجوده لانه لابد ان يكون من صفات
الكمال وان كان غير الله تعالى كان واجب الوجود مفتقرا الى الغير وتستحيل قيام الالم و
اللذة بذاته لان الالم لانه ادراك المنافي له تعالى واما اللذة فلانها ان كانت قديمة
لزم وجود الملتذ به قبل وجوده لقدم القدرة والداعي وان كانت حادثة كان محلا للحوادث
وهو باطل ولما جاز وتستحيل اتصافه بالالات الجسمانية كالشم والذوق وكذا بما في [illegible]

المتغيرة

المفتقرة الى الاجسام كالالوان والاضواء ونحوها ولا يكون اتحاده بغيره لنفي الغير
ببطلان الاتحاد لانهما بعد الاتحاد ان بقيا فلا اتحاد وان عدما او عدم احدهما فلا
اتحاد ولا يستحيل له الاتحاد والمعدوم بالموجود الفصل السابع في انه تعالى غني لانه لو احتاج
تعالى عن ذلك لكان محتاجا الى غيره في ذاته او في صفاته والقسمان باطلان لانا قد بينا وجوب
وجوده تعالى فلا يفتقر الى غيره في ذاته ولا في صفاته فيستحيل له الغنى عن الغير الفصل الثامن
في حقيقته تعالى وهي غير معلومة للبشر لان المعقول من واجب الوجود ليس الا الصفات الثبوتية
مثل الوجود والوجوب وكونه قادرا وعالما ونحو ذلك والاضافية مثل كونه خالقا
واولا وآخرا والسلبية مثل انه ليس في جهة وليس بجسم ونحوهما والا نحو ذلك فهو غير
معقول ولا شك في ان هذه المتعقلات امور عارضة لذاته تعالى ليس نفس حقيقته و
العروض غير معلوم لنا الفصل التاسع في انه يستحيل عليه الرؤية لان الضرورة قاضية بان
كل مرئي في جهة لانه اما مقابل او في حكمه والباري تعالى ليس في جهة فلا يكون مرئيا ولانه لو صح
ان يكون مرئيا لرأيناه الان والتالي باطل فالمقدم مثله والملازمة لان شرائط الادراك
موجودة هنا ولقوله تعالى لا تدركه الابصار تمدح بنفيه فيكون ثبوتها نقصا وهو محال عليه الرؤية
تع ولقوله تعالى لن تراني ولن لنفي الابد واذا ثبت هذا فالمواضع العقلاء في ذلك حيث
اثبتوا تجرده وجوزوا رؤيته وبهذا لو ابانه تعالى موجود فيصح ان يكون مرئيا لان علة
صحة الرؤية هو الوجود لان الجوهر والعرض مرئيان والحكم المشترك يستدعي علة مشتركة
ولا مشترك بينهما سوى الحدوث والوجود والحدوث لا يصلح للعلية لانه امر عدمي فتعين

الوجود وهذه حجة ضعيفة جدا وقد بينا ضعفها في كتاب النهاية والسمع متناول له

مسئلة في انه تعالى واحد لانه لو كان في الوجود واجبا الوجود لوجب امتيازه بامر بعد

اشتراكهما في مفهوم واجب الوجود فيكون كل واحد منهما مركبا فيكون ممكنا ولانه

اذا اراد احدهما حركة جسم واراد الآخر تسكينه فان وقع مرادهما لزم اجتماع النقيضين

وكذا اذا انتفيا وان وقع مراد احدهما دون الآخر كان من وقع مراده هو الاله والسمع

المقصد الثالث في العدل وفيه مباحث الاول في اقسام الفعل الفعل اما ان لا يكون له صفة

زائدة على حدوثه كحركة الساهي والنائم واما ان يكون وهو اما حسن او قبيح والاول اما

ان لا يكون له صفة زائدة على حسنه وهو المباح ورسموه بانه ما لا مدح في فعله ولا تركه

ولا ذم فيهما واما ان يكون له صفة زائدة على حسنه وهو اما واجب وهو ما يستحق المدح

بفعله والذم على تركه مع العلم والتمكن من التحرز او ندب وهو ما يستحق المدح بفعله ولا

يستحق الذم بتركه اذا علم ذلك او دل عليه الثاني ذهب اهل العدل الى ان

العلم بحسن بعض الاشياء كالصدق النافع والانصاف وشكر المنعم ونحوها ضروري والعلم

بقبح بعضها كالظلم والكذب وتكليف ما لا يطاق ضروري وذهبت الاشعرية الى

المنع من ذلك لنا ان العلم الضروري حاصل لكل عاقل والمنازع مكابر ولهذا الحكم من

لا يعتقد شرعا ولان القول بنفي الحسن والقبح العقليين يقتضي رفع الاحكام الشرعية

لانا لو جوزنا صدور القبيح من الله تعالى لم يبق الوثوق بوعده ووعيده ولجاز اظهار

المعجز على يد الكاذب ولجاز تعذيب المؤمن على ايمانه واثابة الكافر على كفره والتالي

باطل

بالرجوع احتجت الاشاعرة بان الضروريات لا تفاوت فيها ونحن نجد تفاوتا بين العلم
بحسن الصدق وقبح الكذب وبين العلم باستحالة اجتماع النقيضين وبان الكذب يحسن
اذا اشتمل على تخليص النبي او على الصدق كمن يقول انا اكذب غدا وبانه تعالى كلف
الكافر بالايمان مع علمه بعدم صدوره عنه وبانه تعالى كلف ابا لهب بالايمان وهو تصديق
الله تعالى في جميع ما اخبر به ومن جملته انه لا يؤمن والجواب بمنع التفاوت في الاول وحسن
التخليص لا يقتضي حسن الكذب والاخبار المشتمل على الكذب من حيث انه كذب قبيح ومن حيث اشتماله
على التخليص حسن فاما قبيح لا ينقلب حسنا او بالعكس وكذا الوعد بالكذب حسن من حيث
اخراج الوعد عن الكذب وقبيح من حيث انه كذب والعلم غير مؤثر في القدرة واخبار عن
ابي لهب بانه لا يؤمن وقع بعد موته. مسئلة في انه تعالى لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب
خلافا للمجبرة لنا انه تعالى غني بذاته عن القبيح وعالم به وهو حكيم فنعلم قطعا انتفاء صدوره منه
لوجود الصارف وهو علمه بقبحه وانتفاء الداعي وهو داعي الحاجة او داعي الحكمة احتجوا بان
الله تعالى كلف الكافر ولا فائدة له فيه والجواب المنع من انتفاء الحسن فان تعريض المكلف
للمنافع امر عظيم حسن وهو كاف ثابت في حق الكافر مسئلة في خلق
الاعمال ذهبت المعتزلة الى ان للعبد قدرة مؤثرة في ايجاد فعله وذهبت الاشعرية
الى ان المؤثر هو الله تعالى وانه تعالى يخلق القدرة والفعل معا وليس للعبد اثر البتة وان
للعبد الكسب لا غير لنا انا نعلم بالضرورة الفرق بين افعالنا الاختيارية والاضطرارية ولان لولا
القدرة ولانه يحسن منا مدح المطيع وذم العاصي وذلك يتوقف على استناد الفعل اليه

فذا الى الله تعالى خالق والعبد كاسب
العبد قدرة وارادة الى الفعل كسب
[illegible]
[illegible]
[illegible]

اليها وهذا دليل على كون العلم باستناد الفعل اليه ضروريا للاعلى العلم بالاستناد
احتجوا بان ما علم الله تعالى وجوده وجب وما علم عدمه امتنع ولا قدرة على الواجب والممتنع
وبان الفعل حال استواء الدواعي ممتنع وحال الترجيح يجب الراجح ويمتنع المرجوح فلا تمكن
وبان العبد لو كان قادرا لكان ترجيحه احد طرفيه ان كان لا لمرجح انسد باب
اثبات الصانع وان كان لمرجح فان كان من العبد تسلسل وان كان من غيره ففيه
فعند حصول ذلك المرجح يجب الفعل وعند عدمه يمتنع فلا يكون مقدورا والجواب عن الاول
ان الوجوب والامتناع لاحقان فلا يؤثران في الامكان الذاتي وعن الثاني ان تعلق
الفعل من حيث هو هو لا باعتبار تساوي الطرفين ولا باعتبار الرجحان وعن الثالث
ان القادر يرجح احد مقدوريه على الآخر لا لمرجح ومع ذلك فهذه الوجوه معارضة
في حقه تعالى وواردة على ما يعلم بطلانه بالضرورة البحث الخامس في انه تعالى يريد الطاعات
ويكره المعاصي خلافا للاشعرية لنا ان له داعيا الى الطاعات وصارفا عن المعاصي لانه تعالى حكيم
والطاعة حسنة والمعصية قبيحة فيكون مريد الحسن كارها للقبيح لحكمته ولانه تعالى امر بالطاعة
ونهى عن المعصية والامر يستلزم الارادة والنهي الكراهة احتجوا بانه لو كان مريد الطاعة من
الكافر لكان مغلوبا اذ الكافر اراد المعصية والله تعالى اراد الطاعة والواقع مراد الكافر
فيكون تعالى مغلوبا والجواب انه تعالى اراد صدور الطاعة من الكافر اختيارا لا قهرا الجنس
الرابع في فروع العدل وفيه مباحث الاول التكليف ارادة من تجب طاعته ما فيه مشقة
ابتداء بشرط الاعلام وهو حسن لانه من فعله تعالى وحسنه ليس عائدا اليه تعالى ولا الى غيره لقبح

تكليف شخص لنفع غيره ولا نفع

ولا جلب نفع اليه لتحققه فيه لانه غني والعوض فعلى لم يكن للتعويض بحصول النفع
اذ لا يمكن الابتداء به وهو واجب خلافا للاشعرية والا لكان تعالى مغريا بالقبيح والتالي
قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح وبيان الملازمة انه خلق فيه ميلا الى فعل القبيح ونفورا عن فعل
الحسن فلو لم يقرر في عقله وجوب الواجب وقبح القبيح وتكليفه بتركه لزم الاغراء بالقبيح
وشرط التكليف علم المكلف بصفة الفعل وبقدر المستحق من الثواب وقدرته تعالى عليه وتنزهه عن
فعل القبيح تعالى عليه وامكان الفعل وكونه مما يستحق به الثواب كالواجب والمندوب وترك القبيح و
قدرة المكلف على الفعل وهو ينقسم الى علم وظن وعمل **بحث** في اللطف وهو ما يقرب العبد
الى الطاعة ويبعده عن المعصية ولم يكن له حظ في التمكين وهو واجب خلافا للاشعرية والا لكان
نقضا للغرض لطفه في التكليف لانه تعالى اراد الطاعة من العبد فاذا علم انه لا يختارها او لا يكون
اقرب الا عند فعل اللطف فلو لم يفعله لكان ناقضا لغرضه وهو نقص تعالى الله عنه واللطف
ان كان من فعل الله وجب فعله عليه وان كان من فعل المكلف وجب عليه تعالى ان يعرفه اياه ويوجبه عليه وان
كان من فعل غيرهما لم يجز ان يكلفه الله تعالى الفعل الملطوف فيه الا ان يعلم ان الغير يفعله
ولا يجب اذ لا يصح ان يوجب على الغير لاجل مصلحة تعود الى غيره الا ان يكون له مصلحة فيه كما اوجب
على النبي ص اداء الرسالة لنفع الغير ولنفسه **بحث** في الآلام وهو قسمان
قبيح وحسن فالقبيح من فعلنا خاصة والعوض فيه علينا والحسن قد يكون من فعلنا ومن فعله تعالى لان
... او لدفع ضرر او للعوض والعوض في ذلك كله على الله تعالى والالم من فعله تعالى يستحق
ولكان ظلما ابتداء كالالام المبتدأة في الدنيا للمكلفين ولغيرهم ... في حسنه

الزائد بحيث يختاره المكلف مع الالم لو عرض عليه واللطف لا للمتألم او لغيره فبالعوض

الثاني بحيث الزائد يخرج عن الظلم وباللطف يخرج عن العبث في الاعواض

وهو النفع المستحق الخالي عن تعظيم واجلال والواجب علينا يجب مساواته الالم ويكون الواجب

مساويا للالم والواجب عليه تعالى يجب ان يزيد بحيث يختار المكلف معه العوض واختلفت العدلية في

العوض على الالم الصادر عن غير العاقل كالسباع فبعضهم اوجبه على الله تعالى لانه تعالى مكنه ولم يجعل فيه ميلا

الى الايلام ولم يجعل له عقلا زاجرا عنه فيجب العوض عليه وذهب آخرون الى ان العوض على الوحش

لقوله عليه السلام ينتصف للجماء من القرناء ولا انتصاف الا بأخذ العوض من الجاني وذهب آخرون الى

سقوط العوض لقوله عليه السلام جرح العجماء جبار والجواب بان خبر الواحد مع قبوله التأويل فان الانتصاف

اعم من ان يكون بأخذ العوض من الجاني او غيره وقوله عليه السلام جرح العجماء جبار معناه لا يتعلق به قصاص ولا

نقول بوجوبه فان العوض غير القصاص وهو واجب والا لزم الظلم وهل يجوز ان يمكن الله تعالى من الظلم

من لا عوض له في الحال يوازي ظلمه جوزه الكعبي والبلخي واختلف مجوزه البلخي بخروجه من الدنيا بغير

عوض بل يتفضل الله تعالى على الظالم بالعوض ويدفعه الى المظلوم ومنعه ابو هاشم واوجب التبقية

لان الانتصاف واجب فلا يعلق بالتفضل الى ان قال السيد المرتضى الانتصاف وجب والتفضل والتبقية

جائزان فلا يعلق الواجب بها البحث الخامس في الارزاق والآجال والاسعار الرزق عند المعتزلة

ما صح الانتفاع به ولم يكن لاحد منع المنتفع به منه لانه تعالى امر بالانفاق من الرزق ولا يأمر

بحرام وعند كثيرين ان الرزق الحرام عندهم رزق ويجوز طلبه لانه ينتفع به العقل وقوله

تعالى فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله ... والآجل هو الوقت ...

الرزق

الوقت الذي يحل فيه واجل الموت هو الوقت الذي يحصل فيه واختلفوا في المقتول لو لم يقتل

فقيل انه كان يعيش قطعاً لانه لو كان يموت قطعاً لكان الذابح لغنم غيره محسناً اليه وقيل انه كان

يموت قطعاً لانه لو كان يعيش قطعاً لزم انقلاب علمه جهلاً والجواب ضعيف اما الاول فلانه

يستحق الذم والمقت انما حصلت باعتبار تفويت العوض على الله تعالى ولا الثاني فلجواز كون علمه بموته مشروطاً بعدم القتل

والسعر تقدير البدل بما يباع به الشيء وهو رخص وغلاء فالرخص هو السعر المنحط عما جرت به العادة

مع اتحاد الوقت والمكان والغلاء هو ارتفاع السعر عما جرت به العادة في الوقت والمكان

كل واحد منهما اما من قبل الله تعالى او من قبل العبد فان كان السبب منه فهما من الله وان كان من العبد فهما

منه المقصد الرابع في النبوة وفيه مباحث الاول النبي هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من

البشر والحكمة تدعو الى البعثة وهي واجبة خلافاً للبراهمة لان الاجتماع مظنة التنازع وانما يزول

بشريعة مستفادة من الله تعالى حتى غيره ادم الا ولو به وذلك الشرع لا بد له من رسول الله متميز عن بني نوعه

بالمعجزة الظاهرة على يده ولان التكاليف السمعية واجبة لكونها الطافاً في العقلية لانا نعلم ان

المواظب على فعل التكاليف السمعية يقرب الى فعل التكاليف العقلية واللطف واجب عليه تعالى لتقدم دون

العلم بالبعث ودوامه ودوام الثواب من الامور السمعية ومن الالطاف في التكليف والالطاف وجب

البحث الثاني في وجوب العصمة لو لم يكن معصوماً لزم نقض الغرض والتالي باطل فالمقدم مثله

بيان الشرطية انه اذا فعل معصية فاما ان يتبع وهو قبيح لان النهي التحذير به ولانه لا يتبع فتنتفي فائدة

البعثة وهو وجوب اتباعه ولانه مع وقوع المعصية منه يجب الانكار عليه فيسقط محله من القلوب فلا

ينقاد الناس الى اوامره ونواهيه ولانه لا يؤدي بعض ما امر به فيرتفع الوثوق ببقاء الشرع لجواز

نسخ ومن هذا علم انه لا يجوز عليه الصغائر والكبائر لا عمدا ولا سهوا لاخلاله في الدين ويجب ان
يكون منزها عن ذلك كله من اول عمره الى آخره وان يكون منزها عن دناءة الآباء وعهر الامهات لئلا
يقع التنفر عنه فتسقط فائدة البعثة ولا يجوز السهو عليه مطلقا في الشرع وغيره لذلك
في طريق معرفته وهو ظهور المعجزة على يده عقيب الدعوى والمعجز هو الاتيان بما يخرق العادة
يتناول الثبوت والعدم اما الثبوت فكقلب العصا حية وانشقاق القمر واما العدم فكمنع
القادر على حمل اكثر عن حمل يسير وكمنع العرب عن الاتيان بمثل القرآن العزيز والفعل الخارق
للعادة قد يكون متعذرا في جنسه كاحياء الموتى وقد يكون في صفته كقلع مدينة وكلاهما معجز واختلف في
جهة اعجاز القرآن فقال السيد المرتضى انه الصرفة بمعنى ان الله تعالى صرف العرب عن معارضته بان
سلبهم العلوم التي كانوا يتمكنون بها من معارضة القرآن لانه لو كان معجزا لا باعتبار الصرفة
لكان اعجازه اما من حيث اللفظة المفردة او التركيب او معا والاقسام باسرها باطلة لان العرب كانوا
قادرين على المفردات وعلى التركيب ومن قدر على المفرد والتركيب قدر عليهما بالضرورة وقال الجبائي ان
جهة الاعجاز الفصاحة اذ لو كانت جهة الاعجاز الصرفة لوجدوا ذلك من انفسهم ولو وجدوا
لتحدثوا به ولو كان ركيكا في الغاية لكان الاعجاز اظهر

المبحث الرابع في اثبات نبوة نبينا

محمد ص ويدل عليه انه ظهر على يده المعجزة عقيب الدعوى فيكون نبيا حقا اما ظهور المعجزة على يده فلانه
ظهر على يده القرآن وهو معجز لانه تحدى به العرب وعجزوا عن معارضته وانقاد بعضهم الى التصديق
وبعضهم الى المحاربة والقتل مع ان المعارضة لو امكنت لكانت اسهل وايضا ظهر على يده افعال
خارقة للعادة كانشقاق القمر ونبوع الماء وكل من ظهر على يده المعجزة فهو نبي لان العلم الضروري

وهو

وحاصله ان من ادعى رسالة ملك وطلب من الملك ان يخالف عادته تصديقا له فخالف الملك عادته

مرة بعد اخرى عقيب طلبه يعلم منه انه صادق في دعواه. لكن النبي صلعم لما ادعى الرسالة واظهر المعجزات

كالقرآن وانشقاق القمر وغيرهما فانا نعلم بالضرورة صدقه. واحتج اليهود بان النسخ باطل لان الحكم

ان كان لمصلحة ينتفي النسخ والا استلزم العبث وبان موسى امرهم ان يتمسكوا بالسبت ابدا ولان

موسى ان بين دوام شرعه امتنع النسخ وان بين الانقطاع وجب نقله ولم يبين شيئا منهما لم يتكرر

شرعه بالمرة بل ... لان الاوقات مختلفة بالمصالح فجاز النسخ لتغاير المصلحة وقول موسى عليه السلام غير معلوم

والتواتر مفيد القطع لان بخت نصر قتل اليهود الا من شذ سلمنا لكن لفظ التابيد جاء في النسخ

في التوراة في احكام منسوخة عندهم وبيان الانقطاع لم ينقل لانقطاع تواترهم **البحث**

الخامس الانبياء افضل من الملائكة لقوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على

العالمين ولانهم يعبدون الله تعالى مع معارضة القوى الشهوانية لهم واحتجت المعتزلة بقوله تعالى ما نهاكما

ربكما عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكين وقوله لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون

والجواب المراد الا ان تكونا ملكين في ... ولان تفضيل الملائكة وقت مخاطبة ابليس لاجل تفضيلهم و

الاجتباء ولانه حكاية عن قول ... وذكر الملائكة عقيب المسيح لانه لما ادعى انهم فضلوا لان بعضهم ادعى

لا ان للمسيح ابا هو الله وذهب بعضهم الى ان الملائكة بنات الله فنفى الله عنهم الاستنكاف عن العبودية

المبحث الحادي عشر في الامامة وفيه مباحث **الاول** الامامة رياسة عامة لشخص من الاشخاص في

امور الدين والدنيا وهي واجبة على الله تعالى لانها لطف وكل لطف واجب فالامامة واجبة لانا نعلم

ضرورة لانا نعلم بالضرورة ان الناس متى كان لهم رئيس مهيب يردعهم عن المعاصي ويحثهم على فعل الطاعات كانوا

ملكين

[illegible]

ومستجمع للعلم والحكمة

فان الناس يكونون الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد ولا نكير فيه فقد تقدمت لا يقال اللطف
انما يجب اذا لم يقم غيره مقامه وقد يقوم غيره مقامه فلا يجب فلم قلتم ان الامامة من قبيل القسم
الاول او نقول انما يجب اللطف اذا لم يشتمل على قبح فلم لا يجوز اشتمال الامامة على قبح لا
نعلمه ولان الامامة انما تكون لطفا اذا كان الامام ظاهرا مبسوط اليد ليحصل منه نفع الامامة وهو
الانزجار عن المعاصي اما مع غيبة الامام وكف يده فلا يجب لانتفاء الفائدة لانا نقول ان العقلاء
في جميع الاصقاع والازمنة الى نصب الرؤساء في حفظ نظامهم يدل على انتفاء طريق آخر سوى
الامامة ووجوه القبح معلومة محصورة لانا مكلفون باجتنابها فلا بد وان تكون معلومة والا لزم تكليف
ما لا يطاق ولا شيء من تلك الوجوه متحقق في الامامة والفائدة موجودة وان كان الامام غائبا لان
تجويز ظهوره في كل وقت لطف في حق المكلف مسئلة في صفات الامام تجب ان يكون الامام
معصوما والا لزم التسلسل واللازم باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان العلة المقتضية لوجوب الامام جواز
الخطأ على [illegible] فلو جاز الخطأ عليه لوجب افتقاره الى امام آخر ليكون لطفا له ولانه حافظ
للشرع لقصور الكتاب والسنة عن تفاصيل الاحكام والاجماع لا بد له
من امام آخر اذ صدوره عن غير دليل او امارة يستلزم القول في الدين بمجرد التشهي والامارة يمتنع
الاشتراك فيها بين العقلاء ولا يحيط بالاحكام اذ اكثرها مختلف فيها والقياس ليس بحجة لا
[illegible] قد يخطئ غالبا ولانا نعلم ان شرعنا جمع المختلفات وفرق المتماثلات
[illegible] والبراءة الاصلية ترفع الاحكام فلو جاز عليه الخطأ لم يؤمن حفظه للشرع
ولانه يجب ان يكون افضل من رعيته لقبح تقديم المفضول على الفاضل ولقوله تعالى افمن يهدي الى الحق احق

الحق

أن يتّبع أمّن لا يهدّي إلا أن يُهدى وهي منتفية في ذلك كونه أزهد وأورع وأشجع وأعلم وأكرم

ويجب أن يكون منصوصاً عليه لأنا شرطنا فيه العصمة وهي من الأمور الباطنة التي لا يطلع

عليها غير الله تعالى فلا بد من نص يعلم به عصمته الثالث في أن الإمام بعد رسول الله

بلا فصل علي بن أبي طالب عليه السلام ويدل عليه وجوه الأول أن الإمام يجب أن يكون معصوماً وما عدا

ولا أحد من الصحابة الذين ادعي لهم الإمامة بمعصوم فتعين أن يكون هو الإمام والمقدمات إجماعية الثاني النقل المتواتر من الشيعة خلفاً عن سلف ونقله المخالف أن النبي صلى الله عليه وآله نص عليه غيره ؛

بإمرة المؤمنين وبأنه خليفة بعده الثالث قوله تعالى إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين

يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون والاستدلال به موقوف على مقدمات أحدها

أن لفظة إنما تفيد الحصر وهو متفق عليه بين أهل اللغة الثانية أن لفظة الولي هنا يراد بها الأولى

بالتصرف وهو مشهور عند أهل اللغة مستعمل في العرف كقوله عليه السلام أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن

وليها فنكاحها باطل وقولهم السلطان ولي الرعية وولي الدم وولي الميت الثالثة أن

المراد بالذين آمنوا بعض المؤمنين لأنه وصفهم بصفة ليست عامة لكل المؤمنين ولأنه لو كان

للجميع لكان الولي والمتولي واحداً الرابعة أن المراد بذلك البعض هو علي عليه السلام

للإجماع على أنه هو الذي تصدق بخاتمه حال ركوعه فنزلت هذه الآية الرابع الخبر المتواتر

يوم الغدير قوله ألستُ أولى منكم بأنفسكم قالوا بلى يا رسول الله قال من كنت مولاه

فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله

وأدر الحق معه أينما دار ولفظة المولى يراد بها الأولى بالتصرف لما ثبت في مقدمة أن الحديث ألستُ مولى له

الأولى

ان يولى بعده واما ثانيا فلانتفاء معانيها سوى الخلافة واما ثالثا فلان مقدمة الحجة ذكر قوله

قوله صلعم انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي والمنزلة هنا للعموم والا لما صح الاستثناء

ومن جملة منازل هارون انه لو عاش بعد موسى لكان خليفة له لانه كان خليفة له في حيوته لقوله

تعالى اخلفني في قومي فيكون كذلك بعد وفاته والا لكان معزولا عن تلك الولاية فيكون نقصا له عن

منصب النبوة ولانه كان رسولا مفترض الطاعة لو عاش وجب عليهم طاعته قال و انه كان

افضل الصحابة فيكون هو الامام اي المقدمة الصغرى ففيه وجوه الاول انه جمع من الفضايل

النفسانية كالعلم والذكاء والكرم والفضايل البدنية كالزهد والعبادة والشجاعة

وغير ذلك ما لم يحصل لاحد من الصحابة الثاني انه كان في غاية الذكاء والفطنة وحريصا

على تحصيل المعارف واقتناء الفضايل والمتابعة لرسول الله صلعم والرسول صلعم كان شديد الحرص

اقتنا سرمايه كرد كردن

على التكميل له والملازمة بينهما شديدة بحيث لا ينفك عنه اكثر الاوقات ومع حصول

القابل وتحقق المؤثر وانتفاء المانع يحصل التاثير على ابلغ احواله الثالث قوله صلعم

اقضاكم علي والقضاء يستلزم العلم والدين وقوله صلعم انا مدينة العلم وعلي بابها واتفق

المفسرون على ان قوله تعالى وتعيها اذن واعية المراد به علي الرابع قوله عليه السلام لو كسرت

لي الوسادة لحكمت بين اهل التورية بتوريتهم وبين اهل الانجيل بانجيلهم وبين اهل

الزبور بزبورهم وبين اهل الفرقان بفرقانهم وذلك يدل على احاطته بجميع الشرايع

ولم يحصل لغيره من الصحابة ذلك الخامس ان الصحابة كانوا يرجعون اليه في الاحكام و

ياخذون منه الفتاوى ويقلدونه ويرجعون عن اجتهادهم اذا خالفهم واخطا اكثرهم

ما ذكرنا

في الاحكام ورود لهم ما ذللهم فرجعوا اليه آل امره الى القضايا الغريبة والاحكام العجيبة
التي حكم بها ولم يسبقه اليها احد كحكمه ما اتى الف ليعرف وزنه قيد العبد برفع رجله ووضع
رجله مع القيد في قصعة مملوة ماء ثم رفع القيد ووضع برادة الحديد حتى انتهى صعود
الماء الى مكانه اولا واراده ليعرف وزنه الارادة وكحكمه بين صاحب الخمسة الارغفة وصاحب
الثلثة لما اذن لهما ثالث في الاكل فرمى لهما ثمانية دراهم لانشاء باطنه صاحب الثلثة درهما
واحدا ولصاحب الخمسة الباقي حيث قسم الارغفة مما اربعة وعشرين جزءا او نحو ذلك من النكت
التي لا تعد والنحو التابع لن جميع الفضلاء ينسبون اليه فان اهل التفسير يرجعون
في علومهم الى ابن عباس وهو تلميذ علي عليه السلام حتى روى انه شرح له الباء من بسم الله الرحمن الرحيم
من اول الليل الى آخره والمعتزلة والاشاعرة من المتكلمين يأخذون علمهم منه وكذا النحو
هو منه مستنبط والدال عليه واضعه ابي الاسود الدؤلي وعلم الاصول موجود في كلامه
من حسن كلام غيره وغير ذلك من العلوم الثاني انه كان اشجع الصحابة حتى ان الفتوح
باجمعها كانت بشايدة ولم يبارزه احد الا قتله ووقايعه في الحروب مشهورة لا تحصى كثرة
ولم يسبقه احد تقدمه ولا لحقه من تأخر عنه الثالث انه كان ازهد الصحابة ولم يترك الدنيا
احد سواه حتى انه طلقها ثلثا بالكلية فتركها والرفض لها ولم يتمكن احد من مجاراته ولا
لحق احد درجته في الترك حتى انه كان يصوم النهار ويفطر على قليل من جريش الشعير و
كان يختمه فقيل له في ذلك فقال اخاف ان يصنع احد ولدي فيه اداما وقال انه لقد
رقعت مدرعتي هذه حتى استحييت من راقعها وهذا سبيل لم يسلكه احد سواه الخامس

براده ریزه که از سوهان زده وافتاده گیرند

جریش نیم کوفته گندم

پینه کرده دراعه (زره ...)

انه كان اعبد الناس ولم يمكن احد من الناس بعده حتى زين العابدين مع كثرة عبادته وزهده
نسكه وكان يصلي في كل يوم وليلة الف ركعة كان يرى الصحيفة كالمتضجر منها والقول الى علي ع
لي بعبادة علي ع اي ذي عشر انه كان اكرم الناس بعد رسول الله ص فانه عمر بيده ع عدة
حدائق وتصدق بها وآثر بقوته وقوت عياله ثلثة ايام المسكين واليتيم والاسير وجم
على الطوى ثلثة ايام ونزل فيه ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا الى آخر الآية
وتصدق بجميع ما موجودة مرار ولم يخلف شيئا من المال اصلا الثاني عشر اخباره بالمغيبات
يدل على كمال فضيلته وذلك في عدة مواطن كاخباره عن قتله الشريفة بالقتل وبقتل ولده
الحسين ع واخباره انه في واقعة النهروان وغير ذلك مما هو كثير لا يعد ولا يحصى وقد ذكرنا طرفا
من ذلك في نهاية المرام واذا ثبت انه افضل كان اولى من غيره لما تقدم البحث [illegible]
في الائمة الاثني عشر عليهم السلم لما بينا وجوب العصمة في الامام وجب اختصاص الامامة بالاثني
عشر عليهم السلام والا لزم خرق الاجماع اذ كل من اثبت العصمة قال بامامتهم خاصة دون
غيرهم وللنقل المتواتر من الشيعة خلفا عن سلف بنص النبي ص على واحد واحد منهم وبنص كل
امام على من بعده ولان غيرهم في زمانهم لم يكن افضل منهم ولا مساويا لهم في الفضل بل كل
واحد منهم في زمانه كان افضل من كل موجود فيه من اشخاص البشر فيكون اولى بالامامة ولما
غيبة الامام ع فاما ان يكون لخوفه على نفسه من اعدائه او لخوفه على اوليائه فلا يظهر عاما ولما
خاصا دون المصلحة مخفية مستاثرة الله تعالى بعلمها ولا استبعاد في طول عمره ع فقد
وجد في الازمنة الماضية والقرون الخالية من عمر عمرا مديدا اطول من عمره واذا ثبت ان

لأن الله تعالى قادر على كل مقدور ولا شك في امكان بقائه مدة طويلة فلا يستبعد وجوب
القطع بوجوده في هذا العمر الطويل للنص الدال عليه من النبي ص ومن الائمة المنقول متواترا عليهم السلام
بين الامامية ولوجوب نصب الرئيس في كل زمان ووجوب عصمته [illegible] الثاني عشر في
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الامر طلب الفعل بالقول على جهة الاستعلاء والمعروف
الفعل الحسن المختص بوصف زائد على حسنه اذا عرف فاعله ذلك او دل عليه والمنكر الفعل
القبيح اذا عرف فاعله ذلك او دل عليه والنهي ضد الامر والامر ربما يكون قولا او
فعلا وكذا النهي فالامر بالمعروف هو الحمل على فعل الطاعة والنهي عن المنكر هو المنع عن فعل
المعصية وهما قد يجبان باليد واللسان عند شرائط وبالقلب مطلقا وانما وجبا لكونهما
لطفا فان المكلف اذا عرف انه متى ترك المعروف او فعل المنكر منع من ذلك مع [illegible] الوجوب كان
ذلك صارفا له عن ترك المعروف وفعل المنكر ولما انقسم المعروف الى الواجب والندب انقسم
الامر اليهما والمنكر لا ينقسم بل انقسم النهي عنه وطريق وجوبهما السمع خلافا لبعضهم
والا لزم ايقاع كل معروف وارتفاع كل منكر واخلال الله تعالى بالواجب والتالي بقسميه باطل
فالمقدم مثله بيان الملازمة ان الواجبات العقلية ثابتة في حق كل من تحقق فيه وجه وجوبها
ولما كان الامر بالمعروف هو الحمل عليه والنهي عن المنكر هو المنع منه فلو وجبا بالعقل لوجبا
عليه تعالى فان فعلهما لزم ارتفاع المنكر ووقوع المعروف والوجدان بخلافه وان لم يفعلهما
كان الله تعالى مخلا بالواجب وهو باطل لما تقدم وانما يجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
بشروط الاول علم الامر والناهي بكون المعروف معروفا والمنكر منكرا الثاني تجويز تاثير

الامر والنهي والثالث انتفاء المفسدة عليه وعلى غيره ممن لا يستحق ووجوبهما الكفاية لا
الغرض تحصيل المعروف وارتفاع المنكر   الثالث عشر في الانسان وفيه مباحث
في حقيقة الانسان اختلف الناس في ذلك اختلافا عظيما وتعددت مذاهبهم
واضطربت آراؤهم في ذلك وقد بينا اكثر حججهم في كتاب المناهج واستقصينا القول
من اقاويل العلماء في كتاب النهاية ولنقتصر في هذا المختصر على المشهور وهو مذهبان
الاول ما ذهب اليه اكثر المتكلمين من ان الانسان عبارة عن اجزاء اصلية في البدن
من اول العمر الى آخره لا تتطرق اليها الزيادة ولا النقصان والثاني مذهب الاوائل
من ان الانسان عبارة عن جوهر متعلق بهذا البدن تعلق العاشق بمعشوقه واستدل   مجرد
الاولون بان كل عاقل يحكم على ذاته بالفعل والادراك فيما العوارض النفسانية من
غير النظر الى المجرد واحتج الاخرون بان ههنا معلوما غير منقسم فالعلم به غير منقسم
فمحل العلم غير منقسم وكل جسم وجسماني منقسم ينتج ان محل العلم ليس جسما ولا جسمانيا
فههنا اربع مقدمات الاولى ثبوت المعلوم غير المنقسم وهو ظاهر فانا نعلم واجب الوجود
قطعا وهو غير منقسم ولان العلم ان كان بسيطا فهو غير منقسم وان كان مركبا انتهى في تحليله
الى البسائط ولان النقطة والوحدة والآن معلومات وهي غير منقسمة فقد
ثبت المطلوب الثانية ان العلم بهذا المعلوم غير منقسم لانه لو انقسم لكان جزؤه اما ان
يكون علما او لا ويكون علما بذلك المعلوم او بجزء ذلك المعلوم والاقسام الثلاثة باطلة
اما الاول فلانه عند اجتماع الاجزاء ان لم يحصل امر زائد لم يكن العلم علما وان حصل

كان التركيب في جانب العلم ولا فائدة فيه ولا الثاني لاستلزام المساواة بين الجزء والكل و
هو محال ولا الثالث لاستلزامه انقسام العلوم وقد فرض غير منقسم الثالثة لزم تحلل العلم
غير منقسم لانه لو انقسم فان كان حالا في جزء منه فنقلنا الكلام اليه وان حل في كل جزء

اجزاؤه ومن جوز اعادة المعدوم حكم بعدمه لقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
وتاوله ابو الحسين بالخروج عن الانتفاع والحق جواز هذا والاعدام الى التفرق
لا الى ما ضده هو الفناء ولا الى نفي فعل البقاء لما تقدم من بطلانهما ويجوز الخرق في
الافلاك وانتثار الكواكب لانها ممكنة محدثة وهو واقع لاخبار الصادق
عابه في امكان خلق عالم آخر والخلاف مع الفلاسفة لانه لو
امتنع لما وجد هذا العالم لوجوب تساوي الامثال في الاحكام وللاجماع ولقوله
تعالى اوليس الذي خلق السموات والارض الآية واحتجاج الخلاء ضعيف لما
تقدم من جوازه وتخصيص العناصر بامكنتها باختياره تعالى
في وجوب انقطاع التكليف لانه ان وجب ايصال الثواب الى المستحق وجب
القول بانقطاعه لكن المقدم حق اجماعا ولما بينا حكمته تعالى فالتالي مثله و
بيان الشرطية انه لولا انقطاعه لزم الالجاء وهو ينافي التكليف والحدود
لثبت ملاذ الجنة ليحوز مستحقها عدم الغرور به ولخبر النبي صلى الله عليه الاعرابي بين الحد
والاسلام الجاء وانما حسن في ابتداء التكليف لفائدة دخوله في الاسلام
بعد الاستبصار وامكان سماعه للادلة بخلاف ما لو بقي على كفره فانه يجوز
ان لا يسمع ادلة الحق فلا يحصل له الاستبصار والاسلام ح لا ينتفع به لو نوابا
في اثبات المعاد البدني والخلاف فيه مع الفلاسفة اعلم ان صحة
المعاد البدني والخلاف فيه مع الفلاسفة اعلم ان صحة المعاد البدني يتوقف على

امرين

امرين احدهما انه تعالى قادر على كل مقدور والثاني انه تعالى عالم بكل معلوم ولهذا
فان كتاب العزيز قد اشتمل على اثبات المعاد البدني في عدة مواضع وكل موضع
حكم فيه باثباته قرنه بتبيين المقدمتين اما افتقاره الى القدرة فظاهر اذ الفعل
الاختياري انما يصح بها واما افتقاره الى العلم فلان الابدان اذا تفرقت
واراد الله تعالى جمعها وجب ان يرد كل جزء الى صاحبه وانما يتم ذلك بالعلم
بالاجزاء ونسبتها بحيث لا يؤلف جزء من بدن زيد مع جزء من بدن عمرو و
كذا ان جوزنا اعادة المعدوم وقلنا انه تعالى يعدم العالم بجملته واما امكان
الاعادة بعد تمامية المقدمتين فظاهر لان جمع الاجزاء بعد تفرقها لا شك
في امكانه كالابتداء وكذا ان جوزنا اعادة المعدوم واما الوقوع فيدل عليه
السمع فانا نعلم من دين محمد صلعم وقوع المعاد البدني ولانا قد بينا انه تعالى حكيم
يوصل كل مستحق الى مستحقه فلا بد من الاعادة احتجوا بان الاعادة ان وقعت في هذا
العالم لزم التداخل وان وقعت في عالم آخر لزم الخلاء ولان الانسان لو اكل
مثله فان اعيد المأكول الى بدن الآكل ضاع الثاني وبالعكس والجواب عن الاول
ان التداخل انما يلزم لو بقي هذا العالم وكان ملاء لا على تقدير عدمه او تفرقه
والخلاء وعن الثاني ان المأكول بالنسبة الى الآكل ليس من اجزائه الاصلية
فيعاد الى الثاني ولا يضيع احدهما اذا ثبت هذا فاعلم انه يجب عقلا اعادة

اوصل العالم من بعد نبي   حجة الله الى الخلق علي   بين الرحمن في ظلمته

سورة الاعراف تفضيل علي   تب من عادى عليا فلقد   خاب من كان عدوا لعلي

ثبتت الله عليا بالتقى   وبه ثبت اولاد علي   جعل الله عليا علما

يهتدي به كل من صبا   حبه فوز المحبين لقد   فاز بالايمان من والى علي

خبر صدق انه لعبد اصطفى   واخيه بالمواساة علي   دلت التورية في ايماءه

ثم في الانجيل تفضيل علي   ذلت الابطال اذ بارزهم   حين لم ياتوا بقرن لعلي

رفع الله الى قدره   ليس في الخلق شبيه لعلي   زاده الله جلالا وعلا

دهش العالم بالتعليم   سابق القوم الى اسلامه   فابى ان يسبق علي

ثابتا في الحرب بجيش ثابتا   حين لا جيش سوى جيش علي   صدق المرسل اذ اعطى

راية الفتح والظفر علي   حين الفخر له في حربه   حين لا حرب سوى حرب علي

طهر الله بذكر الحسن من   سائر الارجاس لاعداء علي   ظهر الحق بحد سيفه

حين لا سيف سوى سيف علي   عمله المقبول فيه تابعا   وقضيناه بمولانا

غرس الرحمن في جنانه   شجر الطوبى لمن والى علي   ان في الجنة لنهرا

سميت جنته في   كل من كان محبا له   دخل الجنة من غير فتق

وله منزلة من ربه   لم ينلها احد الا علي   قد عمروا اليوم لذاته

باقية عمره بالبلا مثل علي   علم الفتية في كهفهم   فاجابوه سراعا

لم یجب غیرت دیتی لنا لا تجیبوا احدا غیر علی ما سمعنا اوه بزاری

ومنین نطلبا مثل نازل الشجعان فی یوم الوغی ویقاه غضنفر اکبر

وانا الفاتح شعری واضح اهدی الیه داتہ والفخر علی ما للنبی ما قد ورث کربلا

ضرب مولانا الحسین بن علی لازم الحرب علی کاس اللظی اہ لو یحضر فی اذربیجان علی

یا صلاة انه دوحی واقصدی احمد المختار والفخر علی

وا قسلاه شہدا کربلا

وا دہلہ یحیا العبر ما عیسی

[illegible]

در دفع ... بخواند جهت امور ... حرمت

لبواره حسبی الله توکلت علی الله اللهم انی اسئلک خیر امور کلها واعوذ بک من خزی الدنیا و عذاب الآخرة

هر روز یازده مرتبه بخواند خداوند کریم روزی خود از آن ... [illegible]

لا اله الا الله حقا حقا لا اله الا الله ایمانا وتصدیقا لا اله الا الله عبودیة ورقا

جهت امور دنیا و آخرت هر روز ... بخواند

سبحان الله کما ینبغی لله والحمد لله کما ینبغی لله والله اکبر کما ینبغی لله ولا حول ولا قوة الا بالله وصلی الله علی محمد و آله

وجمیع المرسلین والنبیین حتی یرضی الله جهت ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم الله لا اله الا هو الحی القیوم بدیع السموات والارض ذو الجلال والاکرام

هر صبح و شام ... مرتبه ... بخواند

احتجبت بذمة الله وذمة انبیائه وذمة رسله علیهم السلام وذمة محمد صلی الله علیه و آله

آمنت بسرهم وعلانیتهم وشاهدهم وغائبهم واشهد انهم فی علم الله وطاعته کمحمد صلی الله علیه و آله

هر صبح و شام ... بخواند

اللهم انت ربی لا اله الا انت علیک توکلت وانت رب العرش العظیم ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظیم

ما شاء الله کان وما لم یشأ لم یکن اعلم ان الله علی کل شیء قدیر وان الله قد احاط بکل شیء علما

اللهم انی اعوذ بک من شر نفسی ومن شر کل دابة انت آخذ بناصیتها ان ربی علی صراط مستقیم

جهت محفوظ بودن از بدیها در صبح و شام بخواند

اللهم اصبحت فی ذمتک وجوارک اللهم انی استودعک دینی ونفسی ودنیای وآخرتی واهلی ومالی

واعوذ بک یا عظیم من شر خلقک جمیعا واعوذ بک من شر ما یبلس به ابلیس وجنوده

در صبح و شام سه مرتبه که از خدا راضی باشد [illegible]

رضیت بالله ربا وبالاسلام دینا وبمحمد صلی الله علیه وآله نبیا وبالقرآن [illegible] وبعلی [illegible] اماما

در صبح و شام سه مرتبه [illegible]

بسم الله ما شاء الله لا یصرف السوء الا الله بسم الله ما شاء الله لا یسوق الخیر الا الله بسم الله ما شاء الله ما یکون

من نعمة فمن الله بسم الله ما شاء الله لا حول ولا قوة الا بالله العلی العظیم بسم الله ما شاء الله

در صبح و شام سه مرتبه بخواند

بسم الله الذی لا یضر مع اسمه شیء فی الارض ولا فی السماء وهو السمیع العلیم

جهت رفع بلیات در صبح [illegible] مرتبه

الحمد لله رب العالمین الحمد لله حمدا کثیرا طیبا مبارکا فیه [illegible] مرتبه در صبح و شام

لا اله الا الله والله اکبر سبحان الله والحمد لله استغفر الله لا حول ولا قوة الا بالله هو الاول

والآخر والظاهر والباطن له الملک وله الحمد یحیی ویمیت وهو حی لا یموت بیده الخیر

وهو علی کل شیء قدیر بعد از نماز صبح [illegible] ده مرتبه [illegible]

سبحان الله العظیم وبحمده استغفر الله واسئله من فضله

[illegible]

سبحان الله وبحمده ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظیم

[illegible] از ... آمرزش گناهان خواند

... [illegible] سمع بالا نعلمه انا نلوذ بك لا تبرمه الحاح الملحين از ... غفور ... برد ... لك

ومغفرتك وحلاوة رحمتك

... پیش از آنکه ... شود با ... حرف ... بخواند

... ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اللهم صل على محمد

النبي وعلى ذريته وعلى اهل بيته

بسم الله الرحمن الرحيم

روایت شده از فضیل از ... عبدربه که گفت داخل شدم بر حضرت امام موسی کاظم پس با آنحضرت گفتم ای سید من
هر ... که ... قصیده و ... سید اسمعیل حمیری را آنحضرت نزد آوردند پس از آن فرمود که ... [illegible]
... نشستند ... خود را از پیش ... پس از آن فرمود ای فضیل ... [illegible]
... خواندم قصیده را چون رسیدم بآنجا که ... [illegible] شنیدم صدای از عقب
پرده ... که اهل بیت و عیال آنحضرت بود و آنحضرت نیز گریست چرا که آنحضرت رقیق القلب بود ...
... فرمود که ای فضیل از کیست این قصیده گفتم از سید حمیری ... حضرت فرمود که ...
... [illegible] ... که ... معصیت شد پس حضرت فرمود که ... [illegible]
... [illegible] ... فرمود که ... ای خدا ... انکه بیامرزد از برای ...
... [illegible] ... پس ... محمد ... [illegible] ... پس خواندم قصیده
... [illegible] ... این قصیده را که گفت ... [illegible]

[illegible]

لِأُمِّ عَمْرٍو بِاللِّوَى مَرْبَعُ ... طامِسَةٌ أَعْلامُهُ بَلْقَعُ

تَرُوحُ عَنْهُ الطَّيْرُ وَحْشِيَّةً ... وَالْأُسْدُ مِنْ خِيفَتِهِ تَفْزَعُ

بِرَسْمِ دارٍ ما بِها مُونِسٌ ... إِلَّا صِلالٌ فِي الثَّرَى وُقَّعُ

رُقْشٌ يَخافُ الْمَوْتَ نَفْثاتُها ... وَالسُّمُّ مِنْ أَنْيابِها مُنْقَعُ

لَمَّا وَقَفْنَ الْعِيسَ فِي رَسْمِها ... وَالْعَيْنُ فِي عِرْفانِهِ تَدْمَعُ

ذَكَرْتُ مَنْ قَدْ كُنْتُ أَهْوَى بِهِ ... فَبِتُّ وَالْقَلْبُ شَجٍ مُوجَعُ

كَأَنَّ بِالنَّارِ لِما شَفَّنِي ... مِنْ حُبِّ أَرْوَى كَبِدِي تُلْذَعُ

عَجِبْتُ مِنْ قَوْمٍ أَتَوْا أَحْمَدًا ... بِخُطَّةٍ لَيْسَ لَها مَوْضِعُ

قالُوا لَهُ لَوْ شِئْتَ أَعْلَمْتَنا ... إِلَى مَنِ الْغايَةُ وَالْمَفْزَعُ

إِذا تَوَفَّيْتَ وَفارَقْتَنا ... وَفِيهِمُ فِي الْمُلْكِ مَنْ يَطْمَعُ

فَقالَ لَوْ أَعْلَمْتُكُمْ مَفْزَعًا ... كُنْتُمْ عَسَيْتُمْ فِيهِ أَنْ تَصْنَعُوا

صَنِيعَ أَهْلِ الْعِجْلِ إِذْ فارَقُوا ... هارُونَ فَالتَّرْكُ لَهُ أَوْدَعُ

وفي الذي قال بيان لمن ... كان إذا يعقل أو يسمع

ثم أتته بعد ذا عزمة ... من ربه ليس لها مدفع

أبلغ وإلا لم تكن مبلغاً ... والله منهم عاصم يمنع

فعندها قام النبي الذي ... كان بما يؤمر به يصدع

يخطب مأموراً وفي كفه ... كف علي ظاهر تلمع

رافعها أكرم بكف الذي ... يرفع والكف التي ترفع

يقول والأملاك من حوله ... والله فيهم شاهد يسمع

من كنت مولاه فهذا له ... مولى فلم يرضوا ولم يقنعوا

فاتهموه وحنت منهم ... على خلاف الصادق الأضلع

وظل قوم غاظهم فعله ... كأنما آنافهم تجدع

حتى إذا واروه في قبره ... وانصرفوا عن دفنه ضيعوا

ما قال بالأمس وأوصى به ... واشتروا الضر بما ينفع

وقطعوا أرحامه بعده ... فسوف يجزون بما قطعوا

وأزمعوا غدراً بمولاهم ... تبا لما كانوا به أزمعوا

ثم علا يريد امو غد | على الا لا هد فيهم تشفع

حوضا الى ما بين صنعا | ايلة ارض الشام او دومع

ينصب فيه علم للهدى | والحوض من ماء له مترع

يفيض من رحمته كوثر | ابيض كالفضة او انصع

حصاه ياقوت ومرجانة | ولؤلؤ لم تجنه اصبع

بطحاؤه مسك وحافاته | يهتز منها مونق مربع

اخضر ما دون الورى ناضر | وفاقع اصفر او انصع

والعطر والريحان انواعه | ذاك وقد هبت به زعزع

ريح من الجنة مأمورة | ذاهبة ليس لها مرجع

فيه اباريق وقدحانه | يذب عنها الرجل الاصلع

يذب عنها ابن ابي طالب | ذبا كجربى ابل شرع

اذا دنوا منه لكي يشربوا | قيل لهم تبا لكم فارجعوا

دونكم فالتمسوا منهلا | يرويكم او مطعما يشبع

هذا لمن والى بني احمد | ولم يكن غيرهم يتبع

فالفوز للشارب من حوضه | والويل والذل لمن يمنع

ولنا بيوم الحشر آيام — خمس عنها هالك اربع

در عرصه از عذا ...

... العجل ... — فيسا نرى الاقوام المشرع

... — للزهر والبهتان قد ابدع

... — لا رد الله له مشفع

... — عبد لئيم لكع اكوع

... في سفر ... — ليس لهم من فعلها مطلع

... — و وجهه كالشمس اذ تطلع

غدا يلاقي المصطفى ... — ولم يرفع ...

مولى له الجنة ما ... — و اننا ... اعلاه نفع

امام ... — يردوا ... لم ينفعوا

... الحي ... — يا شيعة ... تجزع

الحميري ... — ... اصبحا ...